المحاضرة الثانية: تطور دراسات النزاع والسلام: فهم وتفسير النزاع" منظورات مختلفة"

عرفت أبحاث النزاع والسلام تطورات تزامنت مع تعقد الظاهرة الدولية، وتغير طبيعة الصراعات وحدتها وقد دأبت نظريات العلاقات الدولية التقليدية منها أو الحديثة على فهم ظاهرة النزاع في العالم لتفسير أسبابها أو فهم طرق تشكلها وتكرارها ومحاولة طرح حلول لها أو تجنبها.

أولا: المرحلة التمهيدية (1914-1945)

1. **الاتجاه الليبرالي:**ارتكز الفكر التقليدي على مبادئ النظرية النفعية التي صيغت على مبادئ الليبرالية والتي تدعو الى ضرورة البحث عن أسباب الصراع واستئصالها و يتحقق ذلك حسب عنصرين هما الحرية الاقتصادية والتجارية ، والتخصص الانتاجي اللذين يحققان الفوائد لكل الاطراف هذا اقتصاديا أما من الناحية السياسية فقد ركزت على فكرة السلام الديمقراطي. أهم مفكريها ايمانويل كانط في كتابه " السلم الدائم"، حيث ازدهرت في فترة معاهدة واستفاليا وظهور وضع دولي تحقق فيه توازن القوى، ثم تطورت هذه النظرية حيث ترى أن هناك دول جمهورية يحدث بينها سلام ديموقراطي على الرغم من امتلاكها وسائل القوة والإكراه المادي، غير أن ذلك لا يحدث إلا بين الدول الديمقراطية. وتفسر هذه النظرية النزاعات الدولية بالعودة إلى مستوى الدول، فالدول الديمقراطية مسالمة لا تقوم بالحروب حتى مع تلك الدول الديكتاتورية ذات النزعة النزاعية، لم تتطرق النظرية الى كيفية التعامل مع الحروب والنزاعات حال اندلاعها ومع انتشار الأزمات وانقجار أزمة البوسنة ثم مصرع ولي عهد النمسا ي سراييفو تظافرت جهود النظرية النفعية مع المبادئ التي أعلنها الرئيس وودرو ويلسون لتقدم فكر **المثالية السياسية** الذي يحقق السلام العالمي . إلا أن تأثير هذه الأفمار لم يدم طويلا مع استفحال النازية والفاشية إلى أن احتلت بريطانيا ألمانيا بعد غزو هتلر لبولندا عام 1939.

2. **الماركسية**: تسبب الكساد العالمي وانتشار النازية والفاشية واندلاع الحرب العالمية في تقويض مقولات المدرسة الليبرالية وكان من الطبيعي أن تظهر العديد من الاسهامات النظرية في يتعلق بظاهرة الصراع كمنافس لليبرالية ، ومن بينها الماركسية التي ترتكز على تناقضات بنية النظام الرأسمالي وضمت اسهامات كارل ماركس، لينين، ستالين وماوتسي تونغ، والتي نالت اهتماما كبيرا على المستوى الأكاديمي والسياسي و ينطلق النموذج الماركسي في تحليله أن مستوى النزاع يكون بين الطبقات نتيجة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية . كما تنطلق من أطروحة كلازويتش القائلة بأن "الحرب هي استمرار للسياسة"؛ فهي تلجأ في تفسيرها للنزاع إلى آليات الصراع الطبقي و الإمبريالية، حيث أن النخبة في الدول الرأسمالية تفتعل الحروب خارجا، وترى نظرية الإمبريالية أن الدول الإمبريالية تتوسع بهدف الهيمنة، وهو ما يؤدي إلى عدم موافقة دول أخرى مما يولد النزاع . ويفسر **هوبسون** الحرب بأنه عندما يتعدى الإنتاج الاقتصادي في الدول الرأسمالية قدرة استيعاب المجتمع، يصبح هناك فائض إنتاجي، فتضطر الدول لتصريفه خارجا عبر أسواق خارجية، وهذا يؤدي ببعض الدول إلى تبني سياسات إمبريالية، في الوقت الذي ترفض فيه دول أخرى قبول

المنتجات، فيحدث النزاع.تعرضت النظرية لانتقادات لتركيزها على العامل الاقتصادي وهو عامل لا يصلح لتفسير كل أبعاد الظاهرة الصراعية لذلك تعتبر الفترة ما بين 1914 -1945 هي البداية الحقيقية لارساء بحوث الصراع والسلام التي تعنى بدراسة الأسباب المؤدية للحروب والصراع وكيفية ادارته والأساليب الممكنة لتفادي تصعيده ، وتطرقت تلك الدراسات الى العمليات النفسية والاحتماعية المحيطة به فظهرت المناهج النفسية في اطار علم النفس السياسي .

3. **النظريات النفسية:** ربطت مختلف النظريات النفسية بين العدوان والشخصية وعلى الرغم من تعرضها للانتقادات الا أنها ظلت قائمة بل تنوعت مصادرها واتجاهاتها كالرغبة في تحقيق الذات والاحباط الفردي والاجتماعي والحاجة الى وجود عدو .

- ✓ **نظرية إحباط العدوان:**حسب جون دولارد، الإنسان هو سبب النزاع بسبب الطبيعة الشريرة للإنسان وميله للصراع. أما بالنسبة لعلماء النفس، فالفرد هو السبب في النزاعات بين الجماعات أو الدول، على اعتبار أن سلوكيات الوحدات هي سلوكيات الأفراد. فبالنسبة لدولارد، العدوان يحدث بسبب وجود إحباط، فهي ترى أن هناك اضطراب في سلوك الأشخاص نتيجة وجود رغبة ووجود عوائق تحول دون تحقيقها.
- ✓ **نظرية الندرة والاحتياجات:**بالنسبة لـ Burton، هناك احتياجات لدى الأفراد، فإذا غابت تلك الاحتياجات تنعدم العلاقات الاجتماعية والتنظيمية، وعليه فإن الفرد عند عدم توفر احتياجاته يسعى إلى تحقيقها بنفسه أو يغير النظام. أما على المستوى الدولي، فهناك احتياجات أساسية للدول، هي الأمن والاستقرار، فإذا كان النظام الدولي القائم لا يوفر هذه الاحتياجات الأساسية تسعى الدول لتحقيقها بطريقة فوضوية.
- ✓ **نظرية الحرمان النسبي:** تعود إلى Tud Gurrسنة 1970، وهي تطوير لنظرية الاحتياجات، وتقدم تفسيرا يقوم على التناقض بين السلطة وسعي الجماعات المحتمل لتحقيق نجاح سياسي واقتصادي، وبالتالي تركز على العوامل السياسية والاقتصادية وتستعمل أدوات تحليلية أكثر من نظرية الاحتياجات في وجود تعارض مع السلطة وجماعات ترغب في الاستحواذ على مناصب سياسية والحصول على ثروات معينة، وقد طورت هذه النظرية بنظرية حق الجماعة لـ 1985 hovowilz لتزيد من التركيز على العوامل الإثنية التي تصاحب العوامل الاقتصادية والسياسية.

وتخلص النظريات النفسية الى أن حل الصراع يعتبر ممكنا من خلال التركيز على العمليات الاجتماعية والنفسية المؤثرة على مواقف زعماء الدول والجماعات المشاركة في الصراع وأبرز ما يعيبها هو تركيزها على عامل واحد فقط وهو نزعة العدولن الفردي .

4. **<u>النظرية الواقعية:</u>**

في أواخر هذه المرحلة برزت المدرسة الواقعية باعتبارها تيارا متناميا في دراسة العلاقات الدولية وترتكز على فكرة أن السياسة ليست الا صراعا حول القوة وقد جاءت لتحليل ما هو قائم من العلاقات الدولية وتحديدا سياسات القوة والحروب والصراعات ولم تهدف كما فعلت المثالية الى تقديم مقترحات و افكار حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية. وفي هذا الاطار قدم كل من هانز ومورغانثو ونظريته عن القوة وروبرت هوبي نظرية حافز القوة ثم اعقبتها نظرية توازن الرعب. وأوضح أنصار مدرسة الواقعية أنه لا يوجد انسجام أو توافق جوهري في المصالح بين الدول. بل توجد بينها أهداف قومية متضاربة ومتصارعة قد يؤدي بعض إلى الحرب، وأن الذي يحدد نتائج الصراعات هو إمكانات الدول وتحديدا الامكانات العسكرية بصفة أساسية. وقدرة كل منها التأثير في سلوك الدول الأخرى بجانب العناصر الأخرى للقوة القومية: مثل السكان والموارد الطبيعية ، العوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية والتكونولوجيا والايديولوجيا وبهذا تهتم الواقعية بثبات القدرة القصوى على شن الحرب. والسعي الدائب للمزيد من القوة. وعدم مراعاة القوانين في وجه الحاجة الملحة لهذه القوة، وعدم مراعاة الاخلاق في السياسة . وقد تعرضت الواقعية للانتقادات عنيفة لاهتمامها المتزايد بمفهوم القوة كمتغير احادي حاكم للصراع. وغياب الدقة في تعريف المفاهيم الاساسية كالقوة ، وميزان القوة والمصلحة.

ثانيا:المرحلة التأسيسية: (1945-1968)

1. **النظرية السلوكية:** ارتبطت هذه المرحلة ارتباطا وثيقا بتطور المدرسة السلوكية التي أسهمت بدورها في تطوير العديد من نظريات يس العلاقات الدولية، وهدفت الى ايجاد نظرية تفسيرية او تنبؤية . استخدم السلوكيين مناهج علمية كمية في أبحاثهم كما اهتمو بتقديم واختبار فرضيات بشكل مقارن وقامو ببناء نظريات ونماذج تقوم على فرضيات محددة بدقة ومترابطة منطقيا. وقد ارتكز جوهر البحث عند السلوكيين على دراسة الانماط المتكررة وليس الحالات الفردية ، من خلال جمع البيانات وتحليلها حول مواضيع التسلح، السباق نحو التسلح، تكرار الازمات والتوترات احتمالات التصعيد ومنظ ذلك الحين تدفقت بنوك المعلومات حول الصراعات والأزمات واعتبرت هذه البنوك أن فكرة تكميم المصالح بين الوحدات المتصارعة هي السبيل لايجاد مواد تجريبية يمن من خلالها التنبؤ يدوث الصراعات واعتماد انظمة للانذار المبكر.

وفي إطار المدرسة السلوكية ظهرت و تطورت العديد من النظريات المهمة وأبرزها نظرية النظم ونظرية المباريات:

2. **<u>نظرية المباريات:</u>** تعتبر من أهم النظريات المنبثقة من المدرسة السلوكية فقد ساعدت الباحثين على التفكير في الانعكاسات الخاصة بالعائدات المتوقعة من من وراء الصراع واستراتيجيات اطراف النزاع ومن اهم نماذج نظرية المبارايات :

- ✓ <u>معضلة السجين:</u> وهي تحاكي سجينين تم اعتقالهما لاتهامهما بعملية سرقة ولاقتناص اعتراف منهما تم فصلهما في غرفتين مختلفتين ليكون اما الاستراتيجيات التالية:

- فى حالة اعتراف أحدهما وعدم اعتراف الآخر يبرئ المعترف ويسجن الثانى عشر سنوات أشغال.
- فى حالة اعتراف كليهما فلهما خمس سنوات سجن لكليهما.
- إذا لم يعترف كلاهما فلكل سنة واحدة سجن.
- والمعضلة تكمن فى أن أفضل الحلول هى ثالثا ولكن دون القدرة على الإتصال والتنسيق بينهما فإن هناك إغراء قد يتملك أحد اللاعبين إلى أن شريكه سوف يخدعه فالبديل أمامه الإعتراف وبذلك ينالا خمسا لكلٍ لأن هذا الإختيار يتيح الأمان لكليهما ؛ وهذه المعضلة تذكر حول موضوع الثقة فى الآخر.

✓ **مأزق الجبان:** وهى تشبه معضلة السجين لكن أسوأ ناتج هنا لكلا اللاعبين حين يتخلى التعاون بينما فى معضلة السجين يذهب الأسوأ للمتخلى عن التعاون مع تعاون خصمه والناتج فى الجبان غير مأمون لأنه سيكون لدى اللاعب الآخر حافز اختيار استراتيجية رفض الحل الوسط والإصرار على تحقيق أهدافه عند اختيار اللاعب الأول استراتيجية قبول طلبات الطرف الآخر.

3. **نظريات التكامل(البنائية):** تنطلق من فكرة ان العالم يمكن ان يكون مستقرا اذا ساده التعاون والمنفعة المتبادلة بين الامم مما يؤدي الى ايقاف الحروب وقد أشارت الوظيفية في اطار المدرسة البنائية الى افتراض مؤداه أن أزمات الولاء القومي يمكن السيطرة عليها والتحول نحو اطار من التعاون الوظيفي مما يضعف التنافس القومي والحروب. ويشير ريتشارد هاس أن التكامل بين المجتمعات السياسية يعد مقدمة وشرطا للتعاون فالتكامل يربط بين نظام دولي قائم ونظام دولي سيتشكل في المستقبل . ومن جهة أخرى يشير كارل دوتش في دراسته التي يربط فيها بين التكامل والاحساس بروح الجماعة الواحدة ، إلى أن الدول التي تتمتع بمستوى عال من التكامل فيما بينها يمكن أن تؤسس تجمعات اقليمية بما يقلل من احتمالات نشوب الحرب.

4. **نظرية النظم:** تنطلق من فكرة أن النظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوك البشري على كافة المستويات ومن الممكن أن يتخذ هذا النظام أشكالا متعددة ، فهو من الممكن أن يكون نظاما دوليا أو نظاما فرعيا مثل الدول و المنظمات أو حتى جماعات معينة داخل الدولة الواحدة مثل الأحزاب السياسية والجماعات العرقية . وينشأ الصراع نتيجة التفاعل بين الانظمة الفرعية وتزداد حدته عندما تتكثف الضغوط على النظام دون أن يمتلك القدرو على مواجهتها. ويكون الصراع هنا بين طرفين أحدها يريد تغيير النظام والآخر يسعى إلى إبقاء على توازن النظام.

وقد تعرضت النظرية السلوكية للانتقادات لانها رفضت التطرق للقضايا التي يصعب دراستها بالوسائل العلمية.

ثالثا: مرحلة التوسع (1970-1989)

تأثرت دراسات الصراع والسلام في هذه الفترة بالتطورات الدولية بدءا بسياسة الوفاق في بداية السبعينات ، ثم انهيارها ثم اشتعال الحرب الباردة مجدادا في منتصف الثمانينات وصولا الى سياسة البرويستريكا في الاتحاد السوفياتي تمهيدا لانتها الحرب الباردة وانهيار ا اتحاد السوفياتي.

1. **النظرية الواقعية الجديدة:** يعد تيار الواقعية الجديدة الذي ظهر في اواخر السبعينات ممثلا في كتابات روبرت جيليان وكنيث والتز نقلة مهمة في الجانب الانتولوجي لطبيعة الفاعلين الدوليين ودوافعهم السلوكية وقد قام كينيث والتز بتطوير النظرية الواقعية الجديدة انطلاقا من نقد المدرسة الواقعية التقليدية، خاصة من حيث عدم اعتمادها على مستوى واحد للتحليل، وحاول إضفاء العلمية عليها من خلال الاعتماد على النظام الدولي، حيث شبه الدول بالشركات داخل السوق، فكل التفاعلات الدولية تحكمها الدول، لأنها متشابهة وظيفيا. فالنظام الدولي هو الذي يحدد سلوك الدول، يرى Waltz أن النظام ثنائي القطبية يؤدي للحد من النزاع. فكلما زاد تركيز القوة في النسق الدولي تكون العلاقة سلبية بين زيادة القوة والحروب.

2. **الليبرالية الجديدة:** منذ منتصف الثمانينات شكلت الليبرالية الاطار المرجعي لعمل منظمات التمويل الدولي وبالذات البنك الدولي وضندوق النقد الدولي والدول الكبرى المانحة للقروض والمساعدات واستخدمت مجموعة من السياسات في اطار ما سمي بالمشروطية لتؤثر على المبادرات التي صيغت لتسوية الصراعات الداخلية والأزمات المرتبط بها في العالم النامي. ومع تزايد الاخفاق في حالات التدخل الدولي التي قامت بها العديد من المنظمات الدولية والدول الكبرى في الصراعات العرقية أو ا ازمات الانسانية برزت اتجاهات شجعت بقوة البحث عن مداخل واقترابات محلية ودينية وثقافية لحل وتسوية الصراعات زالازمات و ربطها بالثقافات الوطنية والتقاليد المحلية للعديد من المجتمعات.

رابعا: الاتجهات المعاصرة في دراسات السلام (التوسع والانتشار)

بعد انتهاء الحرب الباردة أشارت قاعدة جامعة أبسالا للنزاعات الى تراجع الصراعات بين الدول وزيادة الحروب الداخلية حول السلطة أو قضايا الارض داخل الدولة أي الصراعات العرقية والاستقلال أو الافصال لبعض الطوائف والاثنيات وهو ماشكل تحول في القضايا التقليدية الى قضايا، الأمن الانساني، صراع الاقليات الدينية والعرقية، قصاسا البيئة والمياه، الارهاب الدولي، ثقافة السلام، دراسات المنع الوقائي للنزا اعات وبناء السلام. لذلك عرفت هذه الفترة العديد من المقتربات التحليلية لفهم ظاهرة النزاع بعضها حديث والبعض الآخر تم تحديثة لبتواءم م المرحلة لجديدة.

1. **المعضلة الامنية المجتمعية:** يؤكد كوفمان بأن الخوف من الآخر يمكن أن يقود إلى العنف، وأن تفاقم الخوف بين الجماعات من شأنه أن يحثها على الهجوم بدل الدفاع لحماية أمنها وقد تتضاعف مخاوف الجماعات عندما تقوم الدولة برد فعل قاسي تجاه الاقليات التي تشاطرها الولاء مما يؤدي إلى تراجع فرص

التعايش وتتفاقم المعضلة الأمنية التي ترى الواقعية أنها سبب اندلاع النزاعات وهي العقبة الرئيسية في ايجاد الحلول المناسبة لأن الولاء في النزاعات الاثنية يكون عميقا وليس عابرا مما يفاقم المعضلة الأمنية فالحل الوحيد حسب هذه المقاربة هو الفصل بين المجموعات لتقليص فرص الاحتكاك وتخفيف حدة المأزق الامني

2. **المقاربة النشوئية**: ترتكز على فرضية أنه كلما كان هناك اختلاف هوياتي بين الجماعات كلما أدى ذلك إلى نزاع أونزاعية. ومحور هذه النظرية يدور حول أهمية الرقابة وتماثل الأسر وقوة الروابط بين أفراد الجماعة في تحديد هوية الجماعة الاثنية. هذه الروابط تسمح لهذه الجماعات بالتفكير في وجود الاخر المختلف وعليه يكمن سبب النزاع الاثني حسب هذه المقاربة في وجود حدود افتراضية بين الجماعات نتيجة عدم قرابة وروابط بينها.

إذن أساس النزاع هو الاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة نحن ضدهم أي عدم تقبل الأخر مقابل الانا وتعمق الاحساس بوجود حدود بين الجماعات يؤدي الى السلوك العدواني بينهم.

3. **المقاربة الوسائلية:** برزت المقاربة كرد فعل على المقاربة النشوئية حيث رأت أن النزاع الاثني يرجع إلى دور الفواعل السياسية على المستويين الداخل والخارجي ويعتبر باري بوزان النزاع الاثني في هذا الشأن بأنه أسطورة أو خرافة يتمسك بها من يريد استخدامها ويعود النزاع الاثني حسب المقاربة الوسائلية الى عدة أسباب أهمها:

- ✓ التحريك الداخلي حيث تعمل النخب والقادة الاثنيون على تسييس الظاهرة الاثنية وتوظيف المجموعات الاثنية كمواقع للتعبئة الجماهيرية مثل استغلالها في حالات الانتخابات في سياق التنافس على السلطة، بالاضافة الى امتلاك وسائل الضغط والتأثير كوسائل الاعلام والاتصال وذلك لتفعيل النزاعات، واختلاقها من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة.
- ✓ التحريك الخارجي: يقصد به دور الأطراف الاقليمية والدولية في خلق وتفعيل النزاعات الاثنية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية ، ويعتبر الاستعمار من أهم الفواعل الخارجية، ويرى أنصار هذه المقاربة أن الاستعمار دور كبير في اختلاق النزاعات الاثنية، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة أكثر من دولة، مما يؤدي إلى تواجد تاريخ من العداء بين القبائل في دولة واحدة، ومنطقة جغرافية واحدة كل هذا يؤثر على الأمن والاستقرار فيها.

4. **ثالثا المقاربة البنائية:**

إذا كانت الواقعية الجديدة تعتبر أن بنية النظام الدولي ذات طبيعة **فوضوية**، نتيجة لغياب سلطة مركزية في النظام الدولي تنظم العنف، وذلك لوجود مشكل السيادة، والتوزيع المادي للقوى بين الدول، الأمر الذي يحول دون وجود هذه السلطة المركزية، وباعتبار الواقعية الجديدة أن الفوضى في النظام الدولي بأنها معطى مسبق، فإن النزاع يمكن أن يحدث بين الدول إذا تعارضت مصالحها كنتيجة لهذه الفوضى، أما النظرية البنائية فهي لا ترى بأن الفوضى شيء طبيعي في النظام الدولي، بل تعتبر أن تلك الفوضى تنتج من

جراء تفاعل الوحدات في النظام الدولي، بحيث أنه "لا يوجد منطق متأصل للفوضوية، فالمفاهيم التي تبدو منحدرة منها - المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة - هي في واقع الأمر مؤسسات منشأة اجتماعيا وليست سمات أساسية للفوضوية، فالفوضوية هي ما تفهمه منها الدول ولهذا فالفوضى في بنية النظام الدولي جاءت نتيجة لاحتكاك وحدات النظام الدولي فيما بينها، وبالتالي نتيجة تصورات مشتركة "وبتعبير أخر فان التفاعل بين وحدات النظام أفضى في النهاية إلى إعطائه شكله الحالي المتسم بالفوضى (غياب السلطة المركزية)،

الهوية أساس المصلحة وهي التي تحدد سلوك الدول فعلى للدول كوحدات، في حين يمثل النظام الدولي المؤسساتي والأنساق الدولية بمثابة البنى، أما على المستوى الداخلي أي داخل الدولة، فيمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، والمجموعات الاثنية المتضمنة كأعضاء أو وحدات، والفوضى التي تنتج داخل الدولة نتيجة انهيار السلطة المركزية للدولة، يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاعات بين تلك الوحدات العرقية، وانهيار السلطة المركزية يعود إلى الفشل في مشروع دولة ذات هوية مشتركة، حيث تبدأ كل عرقية في تحديد مصلحتها حول هويتها الضيقة، وبالتالي تكون سلوكاتها حبيسة تلك الهوية؛ ذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط مع الهوية، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها، فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة، وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي وهنا يبدأ بناء الهوية على أسس تنازعية، كما يقول فيارون، حيث تتحكم فيه ثلاث عوامل: منطق الخطاب السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري، إضافة إلى طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى، وهكذا فالعرقية هي عامل من العوامل الأساسية لكن التحريك السياسي هو العامل المثير.

وهكذا فالمعضلة الأمنية التي تصل إليها الجماعات العرقية يمكن الخروج منها عن طريق تغيير الخطاب العدائي بخطاب سلمي داخل المجتمع، ومن ثم تدخل هده العرقيات في حوار لتشكل معارف وأفكارا مشتركة، من أجل إعادة تعريف هوياتها بشكل أوسع والتغيير في الرؤى يؤدي إلى الزوال التدريجي للخوف والكراهية والريبة، وعرقلة الرأى العام، وبالتالي تغيير الهويات و المصالح ولهذا فلابد من إقناع الإثنيات المختلفة بأن هوياتها تتحدد وفق إنتماءات واسعة، حيث يسمح للجهات المسالمة بإعادة بناء تصورات تؤسس لذهنية التعايش عن طريق إبعاد الهوية الإثنية التي تقوم على إقصاء الطرف الأخر، واستبدالها بهوية مدنية إدماجية تحتوي الأخر. وهكذا تم النجاح في البوسنة بإقناع الجميع بأنهم قبل أن يكونوا مسلمين أو كروات أو صرب فإنهم كانوا أوربيون

5. **رابعا المقاربة النسوية**: تنطللق أبحاث النسوية من فكرة أن مفاهيم (الدولة، السيادة، القوة.....) يتم تجنيسها إما بالتذكير أو التأنيث ، في المقابل إن هذا التجنيس للمفاهيم والتصورات قد يكون له نتائج مختلفة بالنسبة للرجال والنساء,لقد شكلت هذه الابحاث ما يعرف بالنظرية النسوية للسلام والنزاع ، والتي

تشدد على ارتباط كل أشكال العنف في البيئة الاجتماعية الداخلية بأشكال العنف بين الدول، والتي يلعب الجندر دورا محوريا فيها. والنظرية النسوية للسلام باتجاهها السلمي بيرتا دون ساتنر أو الثوري روزا لوكسمبورغ وإ]ما غولدمن يشددون على ورطة النساء في الحرب واستمرار الهيمنة الذكورية سواء في العائلة أو في القطاع العام، والحرب كتصور شامل وفق هذا المنظور، تجد جذورها في العنف الداخلي، بدءا من العنف المنزلي وضمن القطاعات العامة. وهي فرضية قوية لفهم مصدر النزاعات في العالم.

- ✓ **السلطة الأبوية**: ينصب اهتمام الاتجاهات النسوية المختلفة حول القيود التي تفرضها الحروب والنزاعات على الفضاءات العامة، ويؤكدون على أن تهيئة الرجال لتبني أدوار عدوانية، وتكييف النساء للاذعان والخضوع تجسد العقد الأبوي الذي يشكل أرضية صلبة تقوم عليها مشروعية العنف والحرب.يشدد منظروا النسوية للسلام و النزاع على استثناء النساء من صناعة القرارات المتعلقة بالحروب والمسائل العسكرية الحاسمة، حيث وعبر مراحل التاريخ المختلفة، كانت قضايا الحرب والسلام حكرا على الرجال وجميع أشكال الحروب والنزاعات المختلفة أوقعتها قرارات ذكورية نتيجة لرغبتها وطموحها للقوة والنفوذ. هذا اللاتوازن في إدارة العلاقات الدولية يشددون على ضعف مستويات نفاذ المرأة في المراكز السلطوية للدولة، خصوصا المراكز ذات الصلة بعملية صنع القرار.
- ✓ **الميول الذكورية للعنف**: المقاربات النسوية المختلفة تظهر العلاقة القوية بين البينة الفيزيولوجية والسيكولوجية وسلوك الفرد، هي تظهر الميول الفطرية للرجال نحو العنف، وتدفعها دوما نحو تبني خيارات تنازعية في علاقاتها مع بعضها البعض بخصوص الأدوار التي أوكلت لهم تقليديا بموجب العقد الأبوي كوظائف الدفاع والحماية. في هذا الاطار تشدد النسويات على اظهار الميول الذكورية الى السلطة وسعيهم لاكتساب القوة والتوسع على حساب الاخرين كأهم أسباب التوتر والحروبز في ظل غياب دور نسوي ضابط تؤدي هذه الميول الى الرفع من احتمالات اللجوء الى تصعيد الخلافات باتجاه العنف.ولابراز امكانية تحويل النزاع تؤكد النسوية على الفضائل الأنثوية لخلق عالم مسالم، صاغت مبدأ "التفكير الأمومي" الذي تتميز به المرأة ويعتبر الضامن الأول لمجتمع أكثر سلما.

6. **الاتجاه الايكولوجي**: النزاعات البيئية قديمة قدم الانسان أما الدراسات والبحوث التي ربطت بين البيئة والنزاع فتعود إلى نهاية الحرب الباردة ظهرت دعوات الى توسيع مفهوم الأمن ليشمل معظم القضايا الأمنية، وتعد المسائل البيئية من بينها.

- ✓ **المالتوسية الجديدة**: ترى أن الصراعات على الموارد الناردة تصبح أكثر عنفا مع تزايد السكان في العالم ، كما تدعمت هذه الدراسة بأبحاث أخرى توامس هومر، ديكسون والمجموعة السويسرية ENCOP بقيادة بيشلر وكورت سبيلمن إذ أكدت على أن التدهور البيئي وندرة الموارد للدول الوطنية يساهم في تأجيج النزاعات خاصة في البلدان الفقيرة مع اقتصاديات ضعيفة.

7. **نظرية الأمن الانساني**: في تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني Globalization with a Human Face " أكد التقرير على أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص

هائلة للتقدم البشرى في كافة المجالات نظرًا لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشرى في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وقد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:

- عدم الاستقرار المالي: والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا منتصف عام 1997. إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث.
- غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل: إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى اتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية؛ وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.
- غياب الأمان الصحي: فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز فيشير التقرير إلى أنه في عام 1998 بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد، منهم 6 ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحده.
- غياب الأمان الثقافي: إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية. وقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدًا على القيم الثقافية المحلية.
- غياب الأمان الشخصي: ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة.
- غياب الأمان البيئي: وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.
- غياب الأمان السياسي والمجتمعي: حيث أضفت العولمة طابعًا جديدًا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود؛ وهو ما أضفى عليها تعقيدًا وخطورة شديدين، كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها؛ وهو ما يمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الإنساني.
- وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة اهتمامًا بقدرات الدولة الاقتصادية -بجانب قوتها العسكرية- في توفير الحماية الأمنية على كافة المستويات آنفة الذكر.